**دراسة في قانون بنك الأمل للتمويل الأصغر**

 **في الجمهورية اليمنية**

***إعداد***

***د. عبدالوهاب عبدالله المعمري***

***جامعة العلوم والتكنولوجيا – اليمن***

الملخص:

مشكلة الفقر والبطالة وتوظيف الموارد البشرية من أبرز المشكلات التي تواجه الدول والمجتمعات والأسر، ونتيجة لذلك تضع الدول خططاً وإستراتيجيات لمكافحة الفقر والبطالة وأحياناً لا تنجح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، لكن وعند النظر إلى التاريخ الاقتصادي لمعالجات الفقر والبطالة تبرز التجربة الإسلامية في الزكاة والوقف لتكون معلما بارزا في القضاء على هاتين المشكلتين، ويعد بنك الأمل للتمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية احدى التجارب في مجال محاربة البطالة والتخفيف من الفقر، ويهدف من خلال ممارسة الأنشطة المصرفية وتقديم التسهيلات المالية للفقراء إلى المساهمة الفاعلة في الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف وطأته من خلال التركيز على الشرائح الفقيرة في المجتمع اليمني وبخاصة النساء وصولاً للاعتماد على الذات، وقد تم إنشاء البنك بمساهمة من الحكومة اليمنية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، و القطاع الخاص والمنظمات التنموية الإقليمية والدولية، وقد اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف المبادئ التي يقوم عليها قانون بنك الأمل في الجمهورية اليمنية، وتحليل النتائح علمياً للتوصل إلى نتائج عملية تسهم في تقديم رؤية علمية لتطوير عمل البنك من خلال الإستفادة من الأوقاف والزكاة، في حل مشاكل البطالة والفقر في المجتمع اليمني، ومن نتائج الورقة البحثية أن الزكاة يمكن أن تكون أحد مصادر إيرادات بنك الأمل للتمويل الأصغر ليمكنه من توفير تمويلات للأسر الفقيرة للتخفيف من الفقر بكفاءة عالية، كما أن الوقف يمكن أن يوفر المشروعات التي تستوعب العمالة وتسهم في الحد من البطالة، ومن توصيات الورقة البحثية تطوير قانون بنك الأمل للتمويل الأصغر بحيث تكون الزكاة والوقف أحد موارده وتمويلاته للأسر الفقيرة والإسهام في التكافل الإجتماعي.

الكلمات المفتاحية: بنك الأمل- الزكاة- الوقف.

**Abstract:**

The problem of poverty and unemployment and recruitment of human resources are the main problems that face the countries, communities and families. As a result, the states draw up plans and strategies to combat the poverty and unemployment. Sometimes, these plans and strategies fail to achieve their goals. However, when we look at the economic history of addressing poverty and unemployment, the Islamic experience in Zakat and Waqf (almsgiving and endowment) comes as a prominent role in eliminating these two problems. Al-Amal Microfinance Bank in the Republic of Yemen is one of the experiences in fighting unemployment and poverty alleviation. Al-Amal Microfinance Bank aims to practice banking activities and provide financial facilities for the poor people to contribute effectively in reducing and alleviating the poverty, focusing on the poor people in the Yemeni society, especially women and self-reliance. Al-Amal Microfinance Bank was established by the support and contribution of Yemeni government and Arab gulf program of the United Nations Development organizations and private sector, as well as regional and international development organizations. The researcher has used in his research the analytical descriptive approach, through describing the principles underlying the law of Al-Amal Bank in the Republic of Yemen and analyzing the findings scientifically to achieve practical findings that contribute to present a scientific vision for developing the bank’s work, benefiting from Awqaf “endowments” and Zakat “almsgiving” in solving the problems of unemployment and poverty in the Yemeni society. One of the findings of this paper is that Zakat can be one of the resources of Al-Amal bank revenues to enable it financing the poor families for reducing the poverty effectively. In addition, the endowment can also provide projects that accommodate the employment and contribute to the reduction of unemployment. The recommendations of this paper is the development of Al-Amal Microfinance Bank law so that Zakat and waqf to be one of its resources and finances for poor families and contribute to the social welfare (Takaful).

**Key Words:** Al-Amal Bank – Zakat – waqf.

المقدمة

 مشكلة الفقر والبطالة من المشاكل الكبيرة التي تواجه المجتمعات، ويوجد أمامها تحديات كبيرة تتمثل في تجاوز هذه المشكلة والإستفادة من الموارد البشرية وتوظيفها لتحقيق تنمية شاملة تنطلق من خلالها إلى تقديم الخدمات والسعي لتوفير حياة سعيدة يحيا فيها الجميع في إطار المحبة والتعاون والسلام، وفي سعي الدول إلى تجاوز هذه المشكلة وحلها عملت على إيجاد مؤسسات متخصصة وفق رؤى متعددة تهدف إلى توفير الحلول العلمية والعملية لتجاوز هذه المشكلة والتخفيف من آثارها، وفي هذا السياق تم إنشاء بنك الأمل للتمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية الذي يعد احدى التجارب في مجال محاربة البطالة والتخفيف من الفقر، ويهدف من خلال ممارسة الأنشطة المصرفية وتقديم التسهيلات المالية للفقراء إلى المساهمة الفاعلة في الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف وطأته من خلال التركيز على الشرائح الفقيرة في المجتمع اليمني وبخاصة النساء وصولاً للاعتماد على الذات، وقد تم إنشاء البنك بمساهمة من الحكومة اليمنية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، و القطاع الخاص والمنظمات التنموية الإقليمية والدولية.

 وقد عمل بنك الأمل في الجمهورية اليمنية على تحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج وتقديم الخدمات المصرفية والتمويلات وفق نظم البنوك التجارية المعتمدة على الفائدة الربوية، نظراً للدور المؤمل من البنك القيام به وعند مناقشة قانونه وتجربته يجد الباحث أن البنك يمكن أن يقدم خدمات جليلة وكثيرة، ويمكن أن يضطلع بدور أكبر غير أن اعتماده على الفائدة الربوية أدى إلى إحجام كثير من الناس عن التعامل به خاصة في مجتمع يغلب عليه الإلتزام الديني، ويتسم بأنه مجتمع محافظ لا يقبل كثير من الناس فيه على التعامل مع البنوك التجارية التي تقدم التمويلات والقروض المعتمدة على الربا، كما أن البنك يمكن أن يوفر موارد كبيرة جداً لتمويلاته إذا إتجهت الدولة إلى رفده بجزء من عائدات الزكاة والأوقاف، والتي تحقق إيرادات كبيرة جداً نظراً لإلتزام كثير من الناس في المجتمع اليمني بتوريد الزكاة للدولة، ونظراً لتعدد أنواع الوقف وإنتشاره وحجمه.

 والزكاة تعد من أفضل الطرق التي تحول المجتمع من مجتمع خامل إلى مجتمع منتج اقتصادياً، وخال من البطالة والفقر، وهي إعلان حرب على الاكتناز وحبس الأموال التي تتسبب في الركود الاقتصادي، وهذا هو أهم أهداف الاقتصاد في الإسلام، ولذلك فإن الزكاة إذا استخدمت بهذه الطريقة سوف تكون أداة فاعلة في تطهير الأموال، وتوزيع الثروات والدخل على جميع طبقات المجتمع، وتقليل الفوارق بين الطبقات الغنية والفقيرة، وتساهم في تحريك عجلة الحياة الاقتصادية وإرساء العدل في المجتمعات الخليجية.

 ويأتي دور الوقف كنظام متميز في التشريع الإسلامي حيث لا يقتصر في المفهوم الإسلامي على أماكن العبادة بل تعداها إلى مختلف مجالات حياة الإنسان، والوقف نظام قديم وقد كان له دور كبير في تنمية المجتمع والتخفيف من الفقر والحد من البطالة وتعزيز قيم التكافل الإجتماعي، ومن خلال هذه الورقة نقدم مقترحاً لتطوير بنك الأمل للتمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية لإدارة وقف مخصص لتنمية الأسر الفقيرة من خلال تمويل مشاريعها من عائدات الأوقاف إضافة إلى توفير المشاريع الوقفية التي توفر فرص العمل للمساهمة في الحد من البطالة.

وفي هذه الورقة ندرس قانون بنك الأمل للتمويل الأصغر، ونقدم من خلالها رؤية لتطوير قانون هذا البنك بحيث يقديم التمويلات الميسرة للفقراء والشرائح المستهدفة وفق الصيغ الإسلامية بدلاً عن الفائدة الربوية المتبعة حالياً في البنك، كما تقدم الورقة رؤية مقترحة للإستفادة من عائدات البنك الاستثمارية والصناديق الداعمة والزكاة والوقف في برامج التكافل الإجتماعي ودعم الأسر المنتجة والحد من البطالة.

أهداف البحث:

* التعرف على قانون بنك الأمل في الجمهورية اليمنية.
* بيان المبادئ الرئيسة لقانون الأوقاف والوصايا ودورها في الجمهورية اليمنية.
* مبادئ الزكاة في الإسلام ودورها في القضاء على الفقر والبطالة.
* مقترح إنشاء قطاع في بنك الأمل يعتمد على الأوقاف والزكاة لحل مشاكل المجتمع.

منهج البحث:

يعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المبادئ التي يقوم عليها قانون بنك الأمل في الجمهورية اليمنية، وتحليل النتائح علمياً للتوصل إلى نتائج عملية تسهم في تقديم رؤية علمية لتطوير عمل البنك من خلال الإستفادة من الأوقاف والزكاة، في حل مشاكل البطالة والفقر في المجتمع اليمني.

تقسيمات البحث:

المبحث الأول: مبادئ قانون بنك الأمل في الجمهورية اليمنية.

المبحث الثاني: نبذة عن بنك الأمل ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثالث: رؤية لتطوير قانون بنك الأمل والاستفادة من الأوقاف والزكاة في تحقيق أهدافه.

الخاتمة

***المبحث الأول:مبادئ قانون بنك الأمل في الجمهورية اليمنية:***

 تضطلع البنوك بوظيفة هامة في الاقتصاد القومي، هي وظيفة توزيع الائتمان، فهي تتلقي الودائع النقدية من جمهور المدخرين بفائدة معينة (أرباح) وتستخدمها في منح القروض للتجار والصناع، وغيرهم بفائدة أعلى لتحقيق الربح بمقدار الفارق بين الفائدتين ( فارق المرابحة )، وهي بذلك تعمل كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، أي بين المقرضين والمقترضين ( أو المودعين وطالبي التمويل عن طريق المرابحات والمشاركات وغيرها من صيغ العقود المعتمدة)، وبين عرض النقود وطلبها، فتزود المشروعات بالأموال اللازمة لإنشائها وتنميتها، وتحول المدخرات من رأس مال نقدي خامل إلى رأس مال نشيط منتج للربح، فتساعد بذلك على تمويل التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد القومي، وقد تطورت فكرة البنك نتيجة نمو وازدهار التجارة لا سيما بعد توسع التجارة الدولية (د. نبيل البياتي 2009م)، وقد تنوعت هذه البنوك بحسب الاحتياجات وظهرت بنوك متخصصة تقدم خدماتها لقطاع معين أو فئة معينة.

*إنشاء بنك الأمل وأهدافه:*

يعد بنك الأمل أحد مؤسسات الاقراض المتخصصة والتي تتخصص بقطاع معين أو فئة معينة (جمال جويدان الجمل 2002)، ويهدف بنك الأمل من خلال ممارسة الأنشطة المصرفية وتقديم التسهيلات المالية للفقراء إلى المساهمة الفاعلة في الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف وطأته من خلال التركيز على الشرائح الفقيرة في المجتمع اليمني وبخاصة النساء وصولاً للاعتماد على الذات.(م5 من القانون رقم 23 لسنة 2002م بشأن بنك الأمل للإقراض الصغر في الجمهورية اليمنية).

وتم تأسيس البنك وفقاً لنظام البنوك الاسلامية التي ظهرت في الجمهورية اليمنية بعد اصدار القانون الخاص بالمصارف الاسلامية رقم (21) لسنة 1996م، وقد حدد القانون الخاص ببنك الأمل مهام واختصاصات البنك في الآتي:

"1- توفير التمويل المناسب للشرائح المستهدفة .

2- ممارسة كافة المهام المصرفية بما في ذلك قبول الودائع والمدخرات ومنح التسهيلات الائتمانية بكافة الصور والأشكال". (م 6 من قانون بنك الأمل).

*رأس مال البنك وإدارته:*

حدد قانون بنك الأمل رأسماله بقوله:

" أ - يحدد رأسمال البنك المصرح به بملياري ريال يمني ويجوز للبنك زيادة رأسماله بحسب الحاجة .

ب- يتم تمويل عمليات البنك وأنشطته في المراحل الأولى برأسمال مدفوع قدره مليار ريال موزعه على النحو التالي :

-  45% من رأس المال المدفوع من الحكومة اليمنية.

-   35% من رأس المال المدفوع من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

-   20% من رأس المال المدفوع من القطاع الخاص والمنظمات التنموية الإقليمية والدولية، توزع إلى أسهم قيمة السهم الواحد مائة ألف ريال يمني".(م 12 من قانون بنك الأمل).

   ولأغراض التوســع في تمويل عمليات البنك المستقبلية يكون للبنك الاستفادة من الموارد والمصادر التالية:

"أ-  مساهمة المستفيدين من البنك.

ب- الموارد الخاصة الناتجة عن أنشطة البنك المختلفة.

ج – أية مصادر أخرى يقرها مجلس الإدارة وفقاً للتشريعات النافذة.

د-المساعدات والتبرعات والهبات المقدمة من الحكومة أو الأفراد أو الهيئات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية التي يوافق عليها المجلس.

هـ- القروض والتسهيلات الإئتمانية" (م13من قانون بنك الأمل).

ويجب أن لا تستخدم أموال البنك إلا في الأغراض المخصصة لها (م14 من قانون بنك الأمل).

وأوجب القانون أن:" تصدر موازنة البنك السنوية كموازنة مستقلة بعد إقرار الجمعية العمومية لها" (م15من قانون بنك الأمل).

ويخضع البنك للرقابة والتفتيش المالي والمحاسبي من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وللبنك المركزي حق الرقابة في الجوانب الفنية المصرفية وبما يتفق والطبيعة الخاصة بنشاط وأغراض وأهداف البنك وقانونه الخاص ونظامه الأساسي(م16من قانون بنك الأمل):

وقد منح قانون بنك الأمل البنك عدداً من المزايا منها:

"1- تعفى المواد والسلع التي يستوردها البنك من كافة الرسوم الجمركية.

2- يعفى رأس مال البنك وما يحققه من عائدات من أية ضرائب عامة تقتضيها القوانين في الجمهورية" (م 17 من قانون بنك الأمل).

ونص قانون بنك الأمل على أن يشكل مجلس إدارة البنك على النحو الآتي:

"(1)      أربعة أعضاء يمثلون الحكومة يسميهم رئيس مجلس الوزراء.

(2)      ثلاثة أعضاء يمثلون برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، يتم تسميتهم من قبل رئيس البرنامج.

(3)      عضوان يمثلان مؤسسات القطاع الخاص، يتم تسميتهم واختيارهم من قبل ممثلي القطاع الخاص المساهمين في رأسمال البنك" (م 7/ أ من قانون بنك الأمل).

كما نص القانون على مهام وصلاحيات مجلس الإدارة حيث نص أن يقوم مجلس الإدارة بالآتي:

"-يقوم المجلس بانتخاب رئيس لـه من بين أعضائه، وفي حالة عدم الاتفاق يتولى المساهم الأكبر تعيينه.

-يكون للبنك مدير من خارج أعضاء مجلس الإدارة، يتم تعيينه عن طريق المسابقة التي يعلن عنها في وسائل النشر المناسبة وذلك بقرار من مجلس الإدارة.

-يحدد مجلس الإدارة صلاحيات واختصاصات رئيس المجلس والمدير" .(م7 من قانون بنك الأمل).

كما نص القانون على أن :"يكون للبنك جمعية عمومية تتكون من كافة المساهمين ويكون مجلس الإدارة مسئولاً أمامها ويبين النظام الأساسي للبنك كيفية تشكيلها واختصاصاتها" (م8 من قانون بنك الأمل).

ويختص مجلس الإدارة بوضع السياسات العامة للبنك والإشراف عليها تنفيذاً لأحكام هذا القانون، مع عدم الإخلال بما تقدم تكون له الاختصاصات والسلطات التالية :

‌"أ-إصدار القرارات والأنظمة واللوائح التي تنظم المسائل المالية والإدارية والفنية الخاصة بالبنك وإقرار هيكله التنظيمي.

‌ب-مراجعة الميزانية العمومية والحساب الختامي للبنك وذلك خلال الثلاثة الأشهر الأولى اللاحقة لانتهاء السنة المالية تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية للبنك.

‌ج-تحديد الفئات المستهدفة والقرض الأصغر.

‌د-إقرار خطة عمل البنك والميزانيات التقديرية في المواعيد المحددة.

‌ه-الموافقة على التقرير الربع سنوي عن أعمال البنك ووضعه المالي.

‌و-ترشيح مراجع حسابات للبنك معتمداً دولياً وتحديد مكافآته.

‌ز-تعيين مدير للبنك يتم اختياره من بين المتقدمين عبر المنافسة الحرة ووفقاً للشروط التي يحددها مجلس الإدارة.

‌ح-أية مهام أو اختصاصات أخرى تقتضيها طبيعة عمل البنك" (م9 من قانون بنك الأمل).

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بمهام محددة أو ببعض اختصاصاته، كما يجوز للمجلس أن يفوض رئيس المجلس أو المدير أو أحد أعضائه في بعض اختصاصاته أو القيام بمهمة محددة (م10 من قانون بنك الأمل).

ويتولى المدير تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة والمجلس مهمة القيام بإدارة أعمال البنك وتصريف شؤونه ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة التي يقرها المجلس، وتكون له الصلاحيات والاختصاصات الآتية:

"1-اختيار وتعيين العاملين في البنك والإشراف عليهم ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم ومحاسبتهم.

2-تنفيذ قرارات مجلس الإدارة المتصلة بأعمال البنك.

3-إعداد وعرض مشروع موازنة البنك وخطة العمل والحسابات الختامية السنوية على مجلس الإدارة.

4-تمثيل البنك أمام الغير وأمام القضاء.

5-رفع تقارير ربع سنوية حول نشاط البنك ومركزه المالي إلى مجلس الإدارة.

6-الموافقة على طلبات التمويل في حدود الصلاحيات المخولة له في لوائح وأنظمة البنك.

7-يكون للمدير الحق في تفويض غيره من موظفي البنك في بعض مهامه واختصاصاته".( م11من قانون بنك الأمل).

***المبحث الثاني: نبذة عن بنك الأمل ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية:***

بنك الأمل بنك اسلامي يعمل على تقديم التسهيلات المالية للفقراء والحد من ظاهرة الفقر والتركيز على الشرائح الفقيرة في المجتمع اليمني وخاصة النساء، وقد اتخذ قرار الأنشاء بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم (23) بتاريخ 23\2\2002م، وتم تفعيل نشاطه في شهر يوليو 2008م، وكان اسم البنك في البداية بنك الفقراء ثم تم تحويله الى إسم بنك الأمل للتمويل الأصغر، وقد توسع البنك خلال الفترة الماضية حتى أصبح في عام 2012م يملك خمسة وعشرون فرعاً في الجمهورية اليمنية.

ويسعى البنك للمساهمة بفعالية في التخفيف من الفقر من خلال تحسين الظروف المعيشية، وتوفير فُرَص العمل والأنشطة المُدِرَّة للدخل للفئات الفقيرة في المجتمع، وتحسين المستوى التعليمي والنهوض بالصحة ودعم برامج محاربة الفقر والبنيات المؤسسية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأممية والدولية والإقليمية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الأخرى العاملة في مجال التنمية، دون أي تمييز بين الون أو الجنس أو العقيدة أو الانتماء السياسي، كما يقوم البنك الاهتمام بفئة الاناث.

ويستخدم البنك في معاملاته الصيغ الإسلامية ومنها: عملية البيع والشراء «تفاوض»، والتكافل الإسلامي في حالة الوفاة، ونظام المرابحة في حالة الاتفاق.

عمل البنك كله في الجانب الاجتماعي لأنه يعتبر صندوق الرعاية يعمل على تمويل بضمانات ميسره وليست معقده ،يقدم خدمه شامله لجميع العملاء مجانا، يقدم للعميل خدمه بدوام فترتين ، يتم عمل جداول تفصيليه للعميل حتى يتم اعطاء القرض، التعامل مع ادنى طبقه في المجتمع من خلال الادخار.

بدأ بنك الأمل للتـــمويل الأصغر بمزاولة نشاطه رسمياُ في يناير 2009م، كأول بنك للتمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعد عملية إنشاء البنك تتويجاً لجهود الحكومة اليمنية ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية و برنامج الخليج العربي للتنمية ومساهمة من القطاع الخاص, حيث يبلغ رأس المال المدفوع مليار ريال يمني.

وقد حصل البنك على عدد من الجوائز أهمها:

* تتويج البنك بالجائزة الكبرى لتحديات التمويل الإسلامي 2010م من بين 130 مؤسسة في أكثر من 43 دولة ، توج بنك الأمل بالجائزة الكبرى والوحيدة في تحديات التمويل الأصغر الإسلامي ، وتبلغ قيمة الجائزة 100 ألف دولار بالإضافة إلى منحة دعم فني لبناء البنك  نظراً لما يلعبه البنك من دور في دعم أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة خلال عامين في تقديم خدمات مالية إسلامية تتلاءم مع احتياجات الفئات المستهدفة تتميز بالابتكار والإبداع والاستدامة، يرعى هذه الجائزة ويمولها المجموعة الاستشارية لدعم الفقراء ودوتشه بنك ، البنك الإسلامي للتنمية وجرامين جميل وتهدف إلى تشجيع تطوير وابتكار منتجات إسلامية ناجحة ومستدامة.
* حصول البنك على جائزة الإبداع والابتكار في منتجات التمويل الأصغر في الوطن العربي في 2010 ، والتي يرعاها وتمولها مؤسسة جرامين جميل وتبلغ قيمة الجائزة 10 ألف دولار أمريكي.
* حصول البنك على الشهادة الفضية للشفافية من سوق تبادل المعلومات  MIX  2009.
* حصول البنك على الشهادة الفضية  من سوق تبادل المعلومات MIX 2010.
* حصول البنك على الشهادة الفضية  من سوق تبادل المعلومات MIX 2011 في تقارير الاداء الاجتماعي.
* اختيار بنك الأمل كثاني أكبر مؤسسة تمويل أصغر في العالم في دعم الشباب في المؤتمر الرابع الذي عقد في واشنطن في أكتوبر 2010م.
* تتويج بنك الأمل للتمويل الأصغر بجائزة أفضل ابتكار في منتجات التمويل الأصغر في العالم على هامش القمة العالمية السادسة لإنجازات التمويل الأصغر Global Microfinance Achievement Awards 2011 التي عُقدت في جنيف – سويسرا للفترة مابين 06-08  شهر تموز -يوليو 2011 والتي شارك فيها أكثر من 1000 ممارس من بين 100 دولة من جميع أنحاء العالم ، فقد أعلنت اللجنة المنظمة عن فوز بنك الأمل بالجائزة العالمية لأفضل ابتكار في منتجات التمويل الأصغر ، وقد تقدم بنك الأمل بملفه في منتج الإدخار ومنتج الاجارة المنتهية بالتمليك ومنتج التكافل الاسلامي، يرعى هذه القمة ويُمولها مجموعة C5 والتي هي عبارة عن مجموعة منظمات رائدة في جمع المانحين والممارسين في التمويل الاصغر.
* بنك الأمل يتوج بجائزة Hanson Wade للابداع في منتجات التمويل الأصغر، حيث تُوج بنك الأمل للتمويل الأصغر بجائزة الإبداع في الشرق الأوسط وأفريقيا والتي تنظمها وترعاها  منظمة Hanson wade وذلك أثر المؤتمر الذي أقيم في كينيا – نيروبي في الفترة مابين 18 – 19 أكتوبر 2011 بعنوان " الإبداع والاستثمار"  وشارك فيه أكثر من 120 ممارس للتمويل الأصغر من مختلف أنحاء العالم. وقد أحرز بنك الأمل هذه الجائزة بعد أن تقدم لها أكثر من 60 مؤسسة تنموية في الشرق الأوسط وأفريقيا.
* بنك الامل للتمويل الاصغر يفوز بجائزة أفضل بنك في اليمن وواحد من أنجح خمس مؤسسات تمويل أصغر في العالم، في إطار الجهود التي يقوم بها بنك الامل للقضاء على الفقر وتخفيض معدلات البطالة في اليمن بين أوساط الشباب للثلاث السنوات السابقة والدور الذي يلعبه البنك في عملية التنمية في اليمن فقد رشحت مجلة الـThe New Economy  الانجليزية المجلة المتخصصة في المال والأعمال وتعد ثالث أشهر مجلة عالمية ، رشحت بنك الأمل للتمويل الأصغر كأفضل مؤسسة تمويل أصغر في اليمن وواحدة من أنجح خمس مؤسسات تمويل اصغر على مستوى العالم وسلمته جائزة ودرعاً لهذه الجائزة.
* [جائزة جرامين جميل للعام 2012م للنموالمستدام في العالم العربي](http://www.alamalbank.com/index.php?option=com_content&view=article&id=343:grameen-jameel-award-for-sustainable-growth-2012-yemeni-nationality&catid=59:bottom-newsflash&Itemid=347&lang=ar) بالإجماع، أعلنت لجنة التحكيم في الثاني من أكتوبر الجاري فوز بنك الأمل للتمويل الاصغر- اليمن في جائزة جرامين جميل للنمو المستدام للعام 2012 ، وقد جاء إختيار بنك الأمل من بين العديد من المؤسسات التي تقدمت لهذه الجائزة من جميع دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد تكونت لجنة التحكيم من أبرز ممثلي صناعة التمويل الأصغر في العالم والتي تضم (HSBC ، المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراءCGAP ، جرامين جميل Grameen Jameel ، GIZ وشبكة التعليم والترويج للمنشآت الصغيرة SEEP ) (<http://www.alamalbank.com/index.php?option=com_content&view=article&id=209%3Aawards&catid=60&Itemid=232&lang=ar>).

***المبحث الثالث:رؤية لتطوير قانون بنك الأمل والاستفادة من الأوقاف والزكاة في تحقيق أهدافه:***

تعاني المجتمعات الإسلامية من مشاكل اقتصادية أهمها الفقر حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة الفقراء تزيد 33% من سكان هذه الدول (د.العياشي فداد)، إضافة إلى البطالة وضعف التعليم والصحة وغيرها، رغم وجود فرائض شرعية من خلالها يعود المال من الأغنياء إلى الفقراء من خلال الزكاة إضافة إلى الوقف الإسلامي الذي يقوم بدور مميز في هذه المجتمعات.

والزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة فرضها الله على المسلمين تزكية لأموالهم وأنفسهم يتقربون بها إليه، وتمتاز بأنها فريضة مالية و دينية معا، يثاب فاعلها ويعاقب تاركها وهي حق معلوم في أموال الأغنياء وقدر الشرع مقدارها و جنسها وموعدها و وعاءها. فهي فريضة إلهية و طهارة للنفس و المال في آن واحد.

وتعتبر التنمية المستدامة مسئولية الحكومات وتشترك معها مؤسسات القطاع الخاص، وقد شهد التاريخ لمرات كثيرة بأن أموال الزكاة كانت تكفي بل تزيد عن الحاجة لدرجة البحث عن مصارف لها (د. سامر مظهر قنطجي).

ومن أهم أهداف التنمية حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ( التخفيف من ظاهرة الفقر) فقد لوحظ في فترة الخمسينيات و الستينيات من هذا القرن أنه بالرغم من أن كثير من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من هذا الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمر، وهذا يعني أنه بالرغم من حدوث نمو اقتصادي إلا أن حالة الفقراء كانت تزداد بؤسا، وقد أثار هذا الأمر شكوك الاقتصاديين في مدى جدوى الجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال النمو، بالنسبة للطبقة العريضة من السكان، ولذا أصبح شرطا من شروط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصاحب الطبقة الفقيرة.

وقد سبق الاسلام البشرية جمعاء في تأمين مصالح العباد والحفاظ عليها، ودعى إلى ذلك منذ أربعة عشر قرناً من الزمن إلى تأمين حياة المجتمع، فكانت المجتمعات البشرية في غنى عن شركات التأمين التجارية التي ليس لأصحابها هم إلا الأرباح والتمتع بزهوة الحياة وإستغلال أموال الناس بغير حق (د. علي أحمد القليصي 2000م، ص564) وقد وضعت الشريعة الاسلامية اسس وأنظمة لذلك منها الزكاة والوقف.

 وتعد الزكاة وسيلة فعالة للقضاء على الفقر والبطالة، حيث يتكرر دفعها كل عام لمن يستحقها ولها أثرها المهم في علاج الانكماش الاقتصادي، وأثبتت التجارب أن أنجح أساليب معالجة البطالة والفقر هو تأهيل العاطلين عن العمل بتمكينهم من القيام بمشاريعهم الصغيرة، فالإسلام قد حث على عمل الفرد إلى جانب تسديد حاجته لييسر له الحياة الكريمة، ويجعله في وضع معيشي أفضل، كما وأن للزكاة تأثيراً على الاستهلاك، وعلى توزيع الدخل والثروة والاستثمار، ومنع الزكاة يؤدي إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية في المجتمع مثل السرقة والتسول والجريمة.

وظهر الوقف في المجتمع الإسلامي وتعددت صوره وأغراضه، فمن أنواع الوقف أوقاف المساجد ودور العلم ومنه أوقاف ابن السبيل واطعام المساكين، ورعاية الفقراء والمحتاجين غيرها، ومن ذلك أن الأوقاف التي تنشأ لأغراض مختلفة تسهم في توفير فرص عمل لمن يقومون برعاية هذه الأوقاف والقيام بمصالحها وشئونها( بوعلام بو جيلالي، 2004م، ص211.).

***رؤية لتطوير بنك الأمل من خلال الزكاة والوقف:***

يؤكد الباحث أن التنمية عملية تنطلق من الإنسان، فالتنمية الصحيحة تنطلق من الإنسان بحفظ كرامته و رعاية حقوقه وحريته و رفع قيمته و زيادة كفاءته، وتنمية قدراته من أجل رفع درجة مساهمته الايجابية، ذلك أن التنمية تنطلق من الإنسان ثم تتجه لتغيير محيطه المادي وتهدف في النهاية إلى تحقيق سعادته، وإن موضوع التنمية في المفهوم الإسلامي هو الإنسان بكل مقوماته بما فيها عنصر الأموال، فالمستهدف هو ترقية هذه المقومات الإنسانية و تحسينها و حمايتها و التي جمعها علماء الإسلام في خمس مقاصد هي: الدين و النفس و العقل و النسل والمال و الوسيلة لتحقيق ذلك هي الإنسان بما لديه من مقومات، فالمنهج الإسلامي للتنمية موضوع يبدأ بالإنسان، ويستمر بالإنسان و وينتهي بالإنسان، فهو بالإنسان و للإنسان (أ.بن سماعين حياة، أ. بن عبيد فريد، جامعة محمد خيضر، بسكرة أ. السبتي وسيلة، جامعة الحاج لخضر، باتنة).

وبالنسبة للبطالة ونقصد بها أولئك الذين يمكنهم العمل ولكنهم عاطلون بسبب عدم وجود فرص عمل لهم أو عدم وجود رأس مال لديهم لإقامة مشروعات فهؤلاء يتم توفير رأس المال اللازم لهم من الزكاة, إما لكل فرد منهم على حدة فى شكل مشروع صغير, أو تجميع مجموعة منهم ذوى مهنة واحدة وإنشاء مشروع متوسط حتى يمكنهم النفاذ إلى الأسواق والاستفادة من التطور التكنولوجى للتوسع فى أعمالهم, وهذا هو المقصود بسد الحاجة لهم وتحويلهم إلى منتجين وخروجهم من دائرة الفقر المستحقين للزكاة(دكتور/محمد عبد الحليم عمر، 2007م).

ويتمثل دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في أنه يساهم في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين ، وأنها تزيد من القوة الشرائية للنقود بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الضروريات والحاجيات بدلاً من أنها كانت تنفق على الكماليات ، كما سوف توجه أموال الزكاة أحياناً إلى التنمية الاقتصادية الذاتية داخل البيوت الفقيرة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر وهذا بدوره يساهم في علاج مشكلة الفقر (دكتور / حسين حسين شحاتة).

والوقف في الشريعة الاسلامية على أنواع منها ما يعرف عند الفقهاء بالوقف الخيري، وهو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية، ولو لمدة معينة (د. وهبة الزحيلي، 1993م، ص161)، وقد يكون الوقف لغرض خيري يتم من عوائده الانفاق على الفقراء.

وتجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية قامت بدرجة أساسية لتحقوق على مبلغ تم وقفه من الجهات المانحة للبنك لإستثماره وتوفير تمويلات للشرائح المستهدفة، ويرى الباحث أنه يمكن تخصيص بعض إيرادات الزكاة لهذا الغرض، من خلال بنك الأمل أو غيره من المؤسسات ومنها ما يمكن أن تنشأ منه مؤسسة أو صندوق الزكاة أو غيرها(د. سعد جبر، 2011م، ص15).

وإذا كانت مصارف الزكاة حسب التوجيه الرباني بقول الله تعالى : " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاِبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (الآية 60 سورة التوبة).

ومن ذلك أن يتم تخصيص نسبة من الزكاة لهذه المؤسسات المصرفية التي ستقوم بإستثمارها وتوفير تمويلات للفقراء والمساكين، ويمكن أن يتم وقف هذه النسبة على المصرف بحيث لا يتم توزيعها بالتسليم المباشر وصرفها، وإنما يوقف على المصرف فيتم تحويله إلى وقف يستثمر لصالح الفقراء وصرف عائداته كتمويلات للفقراء والمساكين لفتح مشروعات تنموية تعود عليهم بالفائدة، وتسهم في القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للشباب والعاطلين.

**الخاتمة:**

نشأ بنك الأمل في الجمهورية اليمنية بهدف التعاون مع الفئات الفقيرة، ويسعى البنك للمساهمة بفعالية في التخفيف من الفقر من خلال تحسين الظروف المعيشية، وتوفير فُرَص العمل والأنشطة المُدِرَّة للدخل للفئات الفقيرة في المجتمع، وتحسين المستوى التعليمي والنهوض بالصحة ودعم برامج محاربة الفقر والبنيات المؤسسية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأممية والدولية والإقليمية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الأخرى العاملة في مجال التنمية، دون أي تمييز بين الون أو الجنس أو العقيدة أو الانتماء السياسي، كما يقوم البنك الاهتمام بفئة الاناث.

وقد سعى الباحث من خلال هذا البحث إلى دراسة مبادئ وأحكام بنك الأمل للتمويل الأصغر، وتقديم رؤية مقترحة للبنك من خلال الاستفادة من الزكاة والوقف في تطوير موارد هذا البنك وتحويل المبالغ التي تسلم للمحتاجين من مبالغ تستهلك في احتياجاتهم إلى مبالغ توفر لهم فرص عمل ومشاريع تنموية تعود عليهم بالنفع المستمر، وتدر عليهم دخلاً ينقلهم من الاحتياج إلى الإنتاج.

***النتائج والتوصيات:***

* تعاني المجتمعات الإسلامية من مشاكل اقتصادية كثيرة أهمها الفقر والبطالة وضعف التعليم والصحة وغيرها، رغم وجود فرائض شرعية من خلالها يعود المال من الأغنياء إلى الفقراء من خلال الزكاة إضافة إلى الوقف الإسلامي الذي يقوم بدور مميز في هذه المجتمعات.
* يقدم بنك الأمل تمويلاته للفئات الفقيرة وفق صيغ التمويل الإسلامية.
* التنمية الصحيحة تنطلق من الإنسان بحفظ كرامته و رعاية حقوقه وحريته و رفع قيمته و زيادة كفاءته، وتنمية قدراته من أجل رفع درجة مساهمته الايجابية.
* وتعتبر التنمية المستدامة مسئولية الحكومات وتشترك معها مؤسسات القطاع الخاص، وقد شهد التاريخ لمرات كثيرة بأن أموال الزكاة كانت تكفي بل تزيد عن الحاجة لدرجة البحث عن مصارف لها.
* وقد سبق الاسلام البشرية جمعاء في تأمين مصالح العباد والحفاظ عليها، ودعى إلى ذلك منذ أربعة عشر قرناً من الزمن إلى تأمين حياة المجتمع، فكانت المجتمعات البشرية في غنى عن شركات التأمين التجارية التي ليس لأصحابها هم إلا الأرباح والتمتع بزهوة الحياة وإستغلال أموال الناس بغير حق.
* تعد الزكاة وسيلة فعالة للقضاء على الفقر والبطالة، حيث يتكرر دفعها كل عام لمن يستحقها ولها أثرها المهم في علاج الانكماش الاقتصادي، وأثبتت التجارب أن أنجح أساليب معالجة البطالة والفقر هو تأهيل العاطلين عن العمل بتمكينهم من القيام بمشاريعهم الصغيرة، فالإسلام قد حث على عمل الفرد إلى جانب تسديد حاجته لييسر له الحياة الكريمة، ويجعله في وضع معيشي أفضل.
* ظهر الوقف في المجتمع الإسلامي وتعددت صوره وأغراضه ومنها الأوقاف التي تنشأ لأغراض مختلفة تسهم في توفير فرص عمل لمن يقومون برعاية هذه الأوقاف والقيام بمصالحها وشئونها.
* العمل على تطوير قانون بنك الأمل من خلال النص على تخصيص نسبة سنوية من الزكاة ووقفها للتمويلات التي يقدمها البنك للفئات الفقيرة.
* نظراً لتنوع الصيغ والعقود الاسلامية يرى الباحث ضرورة التوسع في تطبيق الصيغ الإسلامية في العقود والتمويلات الاسلامية.

***المراجع والمصادر:***

* بو جيلاتي، بوعلام. (2004). دور الزكاة والأوقاف في التنمية البشرية-تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز مؤسسات الزكاة والأوقاف في الدول الأعضاء. ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 9-10 مارس.
* بو شريف، زينب.(2009). الوظيفة الدينية للوقف وعلاقتها بالتكافل الاجتماعي.
* البياتي، نبيل. (2009). الجوانب القانونية في أعمال البنوك التجارية والاسلامية. صنعاء: البنك الأهلي اليمني.
* جبر، سعد. (2011). الوقف الاسلامي من القرآن والسنة واثره على تنمية المجتمعات الاسلامية. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، بحث مقدم للمؤتمر الخاص بالأوقاف الاسلامية فلسطين.
* الجمل، جمال جويدان. (2002). تشريعات مالية ومصرفية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. ومركز الكتاب الأكاديمي.
* حياة، بن سماعين. فريد، بن عبيد. جامعة محمد خيضر، دور الزكاة في محاربة الفقر وتمويل التنمية في البلدان الإسلامية. بسكرة. جامعة الحاج لخضر باتنة،.
* الزحيلي، وهبة. (1993) الوصايا والوقف. دمشق: دار الفكر.
* شحاتة، حسين حسين. دور فريضة الزكاة في الإصلاح الإقتصادى، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر لاقتصادي الإسلامي.
* عمر، محمد عبد الحليم. (2007). تفعيل دور الزكاة فى مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية. مقدم إلى مؤتمر الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامى الدولى.
* فداد، العياشي. إدماج مؤسستي الزكاة والوقف في برامج مكافحة الفقر مع الإشارة إلى دور البنك الإسلامي للتنمية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية –.
* القليصي، علي أحمد. (2000). أحكام المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية. صنعاء: دار الجامعات اليمنية.
* قنطجي، سامر مظهر. الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية. مركز تطوير الأعمال.

القانون رقم (21) لسنة 1996م بشأن المصارف الاسلامية.

* القانون رقم (23) لسنة 2002م بشأن إنشاء بنك الأمل في الجمهورية اليمنية.
* الموقع الرسمي لبنك الأمل على شبكة الإنترنت:Alamal. (2013). <http://www.alamalbank.com/>